أثر أحاديث الآحاد في حفظ معاني القرآن الكريم

د. محمد عبد الله أبو بكر باجعمان
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة

مستخلص البحث:

يشتمل هذا البحث على تعريف الحديث المتواتر وأحاديث الآحاد، ثم الأدلة على حجية السنة، من الكتاب، والسنة، والآثار الواردة عن السلف، والإجماع، والأدلة العقلية، ثم تطرقت لأقوال العلماء في واجب المسلمين تجاه السنة، ثم ختمت البحث بشمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين؛ حيث إن معظم الأحاديث آحاد ليست متواترة، وما دام الأمر كذلك؛ فلا يمكن فهم تفاصيل العبادات والتشريعات إلا عن طريق السنة؛ لذا فإن تكفل الله بحفظ القرآن الكريم؛ لا يتم إلا بحفظ السنة، التي اشتملت على معاني القرآن الكريم التفصيلية.

الكلمات المفتاحية: متواتر، آحاد، حجية، القرآن.

The Effect of the hadiths of "Aahaad" on Saving the Meaning of the Holy Qur'an

Abstract

This research includes the definition of the hadiths of "Mutawatir" and the hadiths of "Ahaad", then the authenticity of the Sunnah from the Quran, the Sunnah, the saying of the prophet companions and scholars, consensus, and logical pretexts. Then I discussed what Muslim's duties are toward the Sunnah. After that, I showed how "Aahaad" Hadiths include most of Shariah. Especially that most of Hadiths are "Ahaad". Thus, one cannot understand Quran without understanding Sunnah. This also means that Allah by saving the Quran is saving the hadith that elaborate and explain the Quran.

Keywords: Mutawatir, Aahaad, Authenticity, the Quran.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين.

أما بعد: فقد كثر الطعن في السنة النبوية في هذا العصر: فبعضهم يطعن في السنة كلها؛ فيقول بتحريفها؛ والبعض الآخر يقول بأن القرآن الكريم يكفينا، ولا نحتاج إلى غيره، أو يطعن في أحاديث الآحاد؛ ويقول لا نقبل إلا الأحاديث المتواترة.

وهذا الطعن ليس وليد العصر الحاضر؛ بل قد كثر الطعن في السنة من قِبَل أعداء الإسلام، والمستشرقين وأتباعهم؛ ممن يزعمون أنهم من المفكرين المسلمين؛ بل قد أخبر بهم الرسول (صل الله عليه وسلم)؛ فهذا يعدّ من معجزات.

والقرآن الكريم لا يمكن فهمه بدون السنة النبوية؛ لأن السنة هي الشارحة للقرآن الكريم، المبينة لمعانيه، والمفسرة لمجمله؛ بل إن السنة فيها بعض التشريعات الجديدة التي لم تذكر في القرآن الكريم؛ ولكن الله قد أمرنا باتباع الرسول (صل الله عليه وسلم) في كل ما يأمر به؛ فقال تعالى: "وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ...". "الحَشْر".

وهذا البحث يعتبر نواة لبحث كبير، ممكن يكتب فيه مجموعة من المتخصصين في السنة النبوية، من طلاب الماجستير والدكتوراه؛ لأنه يناقش موضوع الساعة، وهو الذب عن سنة المصطفى (صل الله عليه وسلم)، وهذا البحث بداية لفتح المجال في الذب عن السنة النبوية المطهرة؛ أرجو الله عز وجل أن يتقبله مني، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من حيث شدة المحاربة للشريعة من قِبَل أعداء الإسلام والمتأثرين بهم؛ حيث صار اليوم الاعتداء على بعض الثوابت، ومنها الطعن في السنة النبوية؛ والزعم بأن الله تكفل بالقرآن دون السنة، مما يعني ترك السنة كلها؛ لأن معظمها آحاد.

الدراسات السابقة

كتبت عدة دراسات حول حجية السنة، والرد على الشبه التي تطعن في السنة؛ لكنني خصصت بحثي هذا بإثبات أن السنة تكفلت بحفظ معاني القرآن الكريم، بعد إثبات أنها حجة مثل القرآن الكريم.

خطة البحث:

وقد جعلته في تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد: فيه تعريف المتواتر والآحاد وأقسامه:

المبحث الأول: الأدلة على حجية أحاديث الآحاد، وفيه خمسة مطالب، هي:

المطلب الأول: الأدلة المستنبطة من القرآن الكريم على حجية السنة

المطلب الثاني: الأدلة من السنة على حجية السنة

المطلب الثالث: الآثار التي نقلت عن بعض السلف

المطلب الرابع: الإجماع

المطلب الخامس: الأدلة العقلية

المبحث الثاني: أقوال العلماء في واجب المسلمين تجاه السنة.

المبحث الثالث: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين، وتكفلها بحفظ معاني القرآن. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين.

المطلب الثاني: تكفل أحاديث الآحاد لحفظ معاني القرآن الكريم.

وتحته أربع مسائل:

المسألة الأولى: تكفل الله بحفظ كتابه يشمل حفظ السنة:

المسألة الثانية: استدلال العلماء بآية "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، على حفظ السنة:

المسألة الثالثة: استنباط ابن تيمية من آية "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ..." بأن ما أوحاه الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم؛ يشتمل على الكتاب والسنة:

المسألة الرابعة: الاستدلال بآية "لتبين للناس ما نزل إليهم" على حفظ السنة:

تمهيد

تعريف المتواتر والآحاد وأقسامه

تنقسم السنة باعتبار وصولها إلينا، إلى قسمين: متواتر، وآحاد؛ فالمتواتر: هو ما وصل إلينا بأسانيد كثيرة في جميع طبقات السند، بينما الآحاد: ما وصل إلينا بأسانيد قليلة. ولكن العبرة بقوة هذه الأسانيد؛ فإذا كان الإسناد مشتملاً على شروط الصحة؛ فإنه يكون معتبراً؛ حتى ولو كان للحديث سند واحد؛ ومع ذلك فغالب الأحاديث لها أسانيد متعددة؛ لا تصل إلى درجة المتواتر. وهذا يشمل معظم السنة.

وسأعطي نبذة يسيرة عن تعريف كلٍّ من المتواتر والآحاد؛ لغة واصطلاحاً.

تعريف المتواتر لغة: "مشتق من التواتر، وهو التتابع"[١]. والوَتر هو الفرد؛ كأنه "جعل كل واحد بعد صاحبه فرداً فرداً"[٢]؛ ومثّل لخبر الواحد والمتواتر: بأن يحدثه واحد بعد واحد[٣]. أما في الاصطلاح عند الأصوليين، فيمكن تعريفه بأنه: ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور توافقهم على الكذب؛ وذلك لكثرة عددهم وتباعد أمكنتهم

عن قوم مثلهم إلى نهاية السند[٤]، وعرفه الخطيب بمعناه عند الأصوليين، مع تفصيل فيه[٥]؛ لأنه أول من أدخله في علم الحديث، ونقله عن علم أصول الفقه متأثراً بشيخه الشيرازي[٦]. وأما من اعترض على ذلك؛ بأن المتواتر كان معروفا قبل الخطيب؛ فقد استخدمه ابن أبي عاصم، والمروزى، وابن خزيمة، والحاكم؛ فإنهم إنما استخدموه بمعنى الاشتهار؛ وليس بمعناه عند الأصوليين[٧].

وعند المحدثين: عرفه ابن الصلاح: بأنه "الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه"[٨].

وعرفه ابن حجر، بأنه الخبر الذي رُوي من طرق بلا عدد معين، بشروط أربعة "هي: ١- عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ٢- رووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء ٣- وكان مستند انتهائهم الحس، ٤- وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه"[٩].

أما الآحاد: لغة: جمع أحد، بمعنى واحد[١٠]، يدل على الانفراد[١١]، ولا واحد له، كل ذلك، بمعنى: لا مثل له ولا نظير[١٢].

والآحاد: ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: المشهور والعزيز والغريب.

والمشهور: مشتق من الشهرة، وهي: وضوح الأمر، ومنه شُهِر فلان بكذا؛ فهو مشهور[١٣].

أما تعريفه اصطلاحاً: "ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين"[١٤].

والعزيز: مشتق من "عَزَّ يَعَزّ، بِفتح الْعين، من يعَزّ، إذا اشتدّ"[١٥]. أو يأتي بمعنى "قلّ حتى لا يكاد يوجد، وهو يعِزّ بكسر العين عِزّة فهو عزيز"[١٦]، أي قليل ونادر.

وتعريفه اصطلاحاً: "هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين"[١٧].

والغريب: مشتق من الغربة، وهي: البعد عن الوطن، والاغتراب والنزوح عنه[١٨]، والغريب: الرجل ليس من القوم ولا من البلد[١٩]، والغريب من الكلام: العميق الغامض[٢٠]. وفي الاصطلاح: "هو ما يتفرد بروايته شخص واحد، في أي موضع وقع التفرد به من السند"[٢١].

* * * * * * * * * * * * * * *

المبحث الأول: الأدلة على حجية أحاديث الآحاد

المطلب الأول: الأدلة المستنبطة من القرآن الكريم على حجية السنة

هناك أدلة في القرآن الكريم تدل على حجية السنة منها:

قال تعالى: "إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ"، "النُّور : ٥١–٥٢"، بين الشافعي –رحمه الله–، أن هؤلاء المؤمنين، عندما يُدعون إلى رسول الله صل الله عليه وسلم؛ فإنهم إنما يدعون إلى حكم الله "لأن الحاكم بينهم رسول الله صل الله عليه وسلم، وإذا سلموا لحكم رسول الله، فإنما سلموا لحكمه بفرض الله"[٢٢]. فسّر ابن كثير موقف المؤمنين، الذين لا يبغون ديناً سوى كتاب الله وسنة رسوله (صل الله عليه وسلم)، أنهم إذا دعاهم الرسول (صل الله عليه وسلم)، إلى حكم الله؛ يكون جوابهم "سمعا وطاعة؛ ولهذا وصفهم تعالى بالفلاح"[٢٣].

وبيّن ابن عطية عند قوله –تعالى– "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا" "الأحزاب: ٣٦" أن طاعة الرسول (صل الله عليه وسلم) ، في كل ما يأمر به أو ينهى عنه: طاعة واجبة، وأنها ملحقة بطاعة الله – سبحانه وتعالى–[٢٤]. وقد قال

تعالى تأكيداً لذلك: "وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ..."،"الحَشْر: ٧" بل إن الله عز وجل اعتبر طاعة الرسول (صل الله عليه وسلم) طاعة له؛ فقال تعالى: "مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ..." "النِّسَاء : ٨٠"؛ وبذلك يكون أمر رسول الله (صل الله عليه وسلم) ونهيه، هو أمر الله ونهيه، وطاعة الرسول (صل الله عليه وسلم)، طاعة لله؛ "فاحترس بذلك عن توهم السامعين التفرقة بين الله ورسوله في أمور التشريع، فأثبت أن الرسول في تبليغه إنما يبلغ عن الله"[٢٥]، وعلل ابن كثير تلك الطاعة المطلقة للرسول (صل الله عليه وسلم)؛ بأنها بسبب أنه "ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى"[٢٦].

المطلب الثاني: الأدلة من السنة على حجية السنة

هناك عدة أدلة من السنة النبوية التي يؤيد ذلك، منها:

ما رواه أبو داود في سننه عن "المقدام بن معد يكرب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ..."[٢٧].

و روى أبو داود عن "العرباض بن سارية السلمي قال: نَزَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ وَمَعَهُ مَنْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ صَاحِبُ خَيْبَرَ رَجُلًا مَارِدًا مُنْكَرًا، فَأَقْبَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَلَكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا حُمُرَنَا، وَتَأْكُلُوا ثَمَرَنَا، وَتَضْرِبُوا نِسَاءَنَا، فَغَضِبَ – يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَقَالَ: " يَا ابْنَ عَوْفٍ ارْكَبْ فَرَسَكَ ثُمَّ نَادِ: أَلَا إِنَّ الْجَنَّةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ، وَأَنِ اجْتَمِعُوا لِلصَّلَاةِ "، قَالَ: فَاجْتَمَعُوا، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ: «أَيَحْسَبُ أَحَدُكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، قَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ شَيْئًا إِلَّا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ، أَلَا وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ وَعَظْتُ، وَأَمَرْتُ، وَنَهَيْتُ، عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ، أَوْ أَكْثَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُحِلَّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ، وَلَا أَكْلَ ثِمَارِهِمْ، إِذَا أَعْطَوْكُمُ الَّذِي عَلَيْهِمْ"(٢٨).

فهذان الحديثان يبين فيهما النبي (صل الله عليه وسلم) أن الله –تعالى– أوحى إليه القرآن الكريم، وآتاه مثله معه، أي السنة، وهذا يدل على أن ما بينه النبي (صل الله عليه وسلم) للناس بقوله أو فعله أو تقريره؛ فإنما هو بتشريع الله تعالى؛ وليس من عند الرسول (صل الله عليه وسلم)، ولا من عند غيره؛ وهذا يستلزم حجية السنة(٢٩).

وهذا يدل على أن السنة كذلك وحي مثل القرآن الكريم؛ لذلك يجب العمل بهما.

المطلب الثالث: الآثار التي نقلت عن بعض السلف

قال أبو بكر الصديق τ في قضية سؤال فاطمة رضي الله عنها له في الميراث من الرسول (صل الله عليه وسلم): "لست تاركا شيئا، كان رسول الله (صل الله عليه وسلم) يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ"(٣٠).

وروي عن علي وابن مسعود، بلفظ: "لَا يَنْفَعُ قَوْلٌ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِقَوْلٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنَيَّةٍ، وَلَا نِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ"(٣١). وقال عروة بن الزبير: "اتباعُ السنن قِوام الدين"(٣٢).

قال الحسن البصري: "لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِالسُّنَّةِ"(٣٣).

قال أيوب السختياني: "إِذَا حَدَّثْتَ الرَّجُلَ بِسُنَّةٍ، فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا وَأَجِبْنَا عَنِ

الْقُرْآنِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ"[٣٤].

وقد ورد أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحي على الرسول (صل الله عليه وسلم)، كتاباً وسنة؛ وقد ورد في السنة ما يدل على ذلك، فقد روى الدارمي عن حسان قال: "كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالسُّنَّةِ، كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ "رواه الدارمي عن محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية[٣٥]، وفيه محمد بن كثير؛ وهو صدوق كثير الغلط[٣٦]؛ ولكن تابعه روح بن عبادة[٣٧]، وعيسى بن يونس[٣٨]، وأسانيدهم صحيحة. وحكى ابن حجر، رواية البيهقي له بسند صحيح عن حسان بن عطية، مرسلاً[٣٩].

وروى الحازمي، بسنده عن أبي إسحاق إسماعيل بن سعيد الكسائي الفقيه، قال: "المذهب في ذلك: يجب على الناس أن يتبعوا القرآن ولا يخالفوه؛ فإن احتج محتج بأن في السنن ما يخالف التنزيل قيل لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه"[٤٠].

ذكر الحازمي هذا الحديث وعلق عليه بقوله: "فكل سنة ثبتت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا يجوز لقائل أن يقول إنها خلاف التنزيل؛ لأن السنة تفسر التنزيل، والسنة كان ينزل بها جبريل، ويعلمها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكان لا يقول قولا يخالف التنزيل إلا ما نسخ من قوله بالتنزيل، فمعنى التنزيل ما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا كان ذلك بإسناد ثبت عنه"[٤١].

المطلب الرابع: الإجماع

نقل د. عبد الغني عبد الخالق[٤٢]: عن كتب الأصول الإجماع في مسألة حجية السنة؛ فقال: "لا نجد في كتب الغزالي، والآمدي، والبزدوي، وجميع من اتبع طرقهم في التأليف، –تصريحاً ولا تلويحاً– بأن في هذه المسألة خلافاً، وهم الذين استقصوا

كتب السابقين ومذاهبهم؛ وتتبعوا الاختلافات حتى الشاذة منها، واعتنوا بالرد عليها أشد الاعتناء". ثم علل للعلماء السابقين؛ بأنهم "قصدوا –بعدم التصريح بإقامة دليل على حجية السنة–؛ إكبارها وإجلالها وإعظام شأنها عن أن ينازع فيها منازع، أو يتوقف فيها متوقف". وبهذا يتضح لنا أن السنة ليست محل خلاف بين علماء الأمة؛ بل اعتبروا ذلك من البديهيات(٤٣).

المطلب الخامس: الأدلة العقلية

"إن أساس هذا الدين هو: الكتاب؛ ولا يمكن القول –بأنه كلام الله– مع إنكار حجية السنة جملة؛ فإن كونه كلام الله، لم يثبت إلا بقول الرسول (صل الله عليه وسلم) –الذي ثبت صدقه بالمعجزة: إن هذا كلام الله وكتابه"(٤٤).

كذلك لو قلنا إن بيان الرسول (صل الله عليه وسلم) للمجمل في القرآن الكريم، "غير محفوظ، ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه"(٤٥).

وبذلك يتعذر العمل بالقرآن وحده: لأن المسلم لا يستطيع أن يقيم الصلاة، ويؤدي الزكاة، ويحج البيت إلا من خلال السنة، المفصّلة لتلك العبادات وغيرها.

وأخيرا ألا يستلزم إكمال الله لدينه، وإتمام نعمته علينا، حفظ السنة؟ بلى.

قال الله تعالى: "ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ...". المَائِدَة: ٣. "فيلزم من إكمال الدين، وإتمام النعمة حفظ الكتاب والسنة جميعاً؛ فمجموعهما هو دين الله عز وجل"(٤٦).

المبحث الثاني: أقوال العلماء في واجب المسلمين تجاه السنة

يجب العمل بالسنة سواء المتواتر منها والآحاد: أما المتواتر فإنه يفيد اليقين عند جميع العلماء، قال ابن حزم: "لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به"(٤٧).

وأما الآحاد: فيجب العمل به أيضاً؛ لأن الدليل على وجوب العلم به موجب للعلم، قاطع للعذر(٤٨).

وقد كان من أول المؤلفين القائلين بالاحتجاج بالسنة الإمام الشافعي –رحمه الله– حيث ألف كتابه "الرسالة"، و"كتاب اختلاف الحديث"، و"كتاب جماع العلم"؛ وبيّن فيها ذلك الأمر جلياً، وكان كتابه الرسالة يعتبر تأسيساً لعلم جديد في الإسلام هو علم أصول الفقه؛ الذي فيه بيان للأصول المعتمدة في العلم الشرعي، ومنها السنة. ثم تتابع العلماء في التأليف في ذلك؛ وكان للسيوطي مشاركة فعالة في الاحتجاج بالسنة؛ حيث كتابه المسمى: "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة".

وذكر ابن حزم أن الأمة كانت مجمعة على قبول خبر الواحد؛ حتى خرق الإجماع متكلمو المعتزلة بعد المائة(٤٩).

وممن قال بقبول خبر الواحد من العلماء: قال الإمام الشافعي: "أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الآحاد، والانتهاء إليه"(٥٠).

- ترجم الإمام البخاري بهذه الترجمة: "باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام"(٥١).
- وقد فسره ابن حجر؛ بأن المراد بالترجمة هنا: جواز العمل بخبر الواحد، وأنه حجة، وأنه قصد بالواحد: حقيقة الوحدة، وليس الآحاد عند المحدثين والأصوليين؛ وأنه قصد بالترجمة الرد على من خالف في ذلك(٥٢). ومن باب أولى سيعتبر حديث الآحاد بمعناه الاصطلاحي حجة عند البخاري؛ لأنه لو جاء بطرق كثيرة؛ لم تبلغ درجة المتواتر؛ فإنه لا يخرج عن كونه

حديث آحاد.

- الخطيب البغدادي: نقل الإجماع على العمل بخبر الواحد منذ عهد التابعين إلى وقته(٥٣).
- ابن عبد البر: بيّن الإجماع على أن خبر الواحد العدل مقبول؛ وأنه يجب العمل به، ما لم ينسخ(٥٤)، وبيّن أنه على هذا الرأي: كثير من الفقهاء والمحدثين من أهل السنة، ولم يخالف في ذلك إلا مبتدع، ثم قال: "والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس"(٥٥).
- ترجم البخاري لحديث أبي موسى الأشعري، في استئذانه على عمر، وقول عمر إنه خفي عليه هذا الحديث(٥٦). بهذا العنوان: "باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة، وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي (صل الله عليه وسلم) وأمور الإسلام"، حكى ابن حجر قول ابن بطال معلقاً على هذه الترجمة: "وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد"(٥٧).

كتب مصطلح الحديث كلها تعتبر حديث الآحاد: الصحيح والحسن من نوع المقبول الذي يحتج به، ويجب العمل به.

- أنكر ابن القيم على أهل التعطيل عدم احتجاجهم بالسنة بقسميها المتواتر والآحاد، على صفات الله؛ بحجة أن المتواتر –وإن كان سنده قطعياً؛ إلا أن دلالته غير قطعية، فهو بذلك لا يفيد اليقين؛ وكذلك الآحاد لا يستفاد منها العلم؛ ثم قال: "فسدوا على القلوب، معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأحالوا الناس

على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين نقلية"[٥٨]. وكذلك قول ابن القيم الآخر: "ومشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد"[٥٩].

والآحاد عند بعض الأصوليين؛ عندما يتواتر في القرنين الثاني والثالث؛ فإنه يعتبر عندهم بدرجة المتواتر –ولاسيما أن هؤلاء الرواة في هذين القرنين– أئمة ثقات؛ فحديثهم حجة. قال الجَصَّاص –هذا ا لنوع من الأحاديث–: "إنه أحد قسمي المتواتر، فيمتاز عن المتواتر بأنه يوجب علم طمأنينة، والمتواتر علم يقين"[٦٠]. وهذا غيض من فيض؛ فإن علماء الإسلام كتبوا في هذا الباب كثيراً، وقد اكتفيت ببعض ما كتبوا؛ وكل ذلك يفيد الإجماع على قبول السنة، والاحتجاج بها.

المبحث الثالث: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين، وتكفلها بحفظ معاني القرآن

المطلب الأول: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين

إن الصحابة ψ في عهد النبي (صل الله عليه وسلم) كانوا يتلقون منه القرآن الكريم؛ بحيث كان يتلو عليهم آياته، ويبيّنها لهم؛ وكانت طريقته في ذلك بالقدوة بأفعاله وأقواله وسيرته. ذكر الخطيب البغدادي: أن ما صح عن النبي (صل الله عليه وسلم)، من السنن والآثار كانت "ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها"[٦١]، ثم اقتفى المسلمون أثرهم في أخذ الإسلام كله من الكتاب والسنة؛ دون تفريق بين المتواتر والآحاد؛ حتى نهاية القرن الأول، ثم ظهر هذا التقسيم بعد ذلك.

وأول من أظهر بوادر هذا التقسيم المعتزلة[٦٢]، والمرجئة[٦٣]؛ متأثرين بعلم الكلام[٦٤].

وعلماء الحديث متفقون على شروط الحديث المقبول؛ وهو تعريف الحديث الصحيح والحسن، بنوعيهما؛ وليس فيهما كثرة العدد، وهو ما عرف فيما بعد بالمتواتر؛ ولكن الحديث الصحيح هو الذي يشتمل على خمسة شروط مبنية على العدالة، والضبط التام، واتصال السند، ثم خلوها من الشذوذ والعلة[٦٥].

وبهذا يتضح أن المحدثين؛ لم يستخدموا المتواتر منذ البداية؛ وهذا دليل على أن السنة عندهم حجة برواية من اتصفوا بالعدالة وعدم الكذب؛ وإن كان الراوي للحديث واحداً.

وعلى هذه القاعدة ألّف البخاري ومسلم صحيحيهما، وتقبلت الأمة ذلك بالقبول؛ الذي يمكن التعبير عنه بالإجماع، ثم سار على منهاج الشيخين أصحاب السنن والمسانيد وغيرهم من المحدثين؛ في الاعتداد بخبر الواحد. وعندما زعم الحاكم[٦٦]، والميانجي[٦٧] وغيرهما، أن من شرط الصحيح، أو الصحيحين الحديث العزيز[٦٨]؛ رد عليه العلماء قوله[٦٩]، والعزيز أن يُروى الحديث عن راويين في جميع طبقات السند؛ وهذا لا يزال يدخل في مصطلح الآحاد؛ ومع ذلك لم يقر علماء الحديث للحاكم هذا الاصطلاح. فكان ذلك كالإجماع من المحدثين على قبول حديث الآحاد.

واستمر المحدثون على هذا الرأي حتى ظهر عندهم تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد؛ ولكن ليس على سبيل رد حديث الآحاد؛ وإنما على سبيل معرفة الأحاديث التي اشتملت على طرق كثيرة للحديث؛ بحيث بلغت درجة التواتر.

وبذلك فوجود الحديث المتواتر بالنسبة لحديث الآحاد قليل جداً؛ ولا يكفي لأخذ الدين كله عن طريق الحديث المتواتر فقط؛ لأن معظم الدين ثبت بأحاديث الآحاد.

وقد أشار ابن حبان إلى أن الأخبار كلها أحاديث آحاد؛ حيث يستحيل أن يوجد خبر عن النبي (صل الله عليه وسلم)، رواه عدلان، عن مثلهما، إلى نهاية السند؛

وباستحالة ذلك وبطلانه يثبت "أن الأخبار كلها أخبار الآحاد؛ وأن من تنكب عن قبول أخبار الآحاد؛ فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد"(٧٠)، وحكى الحازمي قوله هذا، وأيده على ذلك(٧١).

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لا يمكن أن يتوفر لديهم العدد الكبير لكل حديث يسمعونه من رسول الله (صل الله عليه وسلم)؛ لأنه يكون عنده في حالات كثيرة، العدد القليل؛ وكذلك يكون في بيته مع إحدى زوجاته؛ التي تنقل عنه بعض أحكام الإسلام؛ في عبادته الخاصة كقيام الليل؛ أو في ما يتعلق بأمور النساء؛ ولذلك فقد روت عائشة –رضي الله عنها– عدداً كبيراً من الأحاديث(٧٢)؛ كما روت غيرها من أمهات المؤمنين –رضي الله عنهن– أحاديث أخرى، تشتمل على كثير من الأمور التي لم يطلع عليها غيرهن، مما يتعلق بعبادته أو معاشرته لنسائه، أو غيرها من الأمور المتعلقة بحياة الرسول (صل الله عليه وسلم) الشخصية، التي يقوم بها في بيته. كما روى عنه أنس بن مالك الذي خدمه عشر سنوات أحاديث كثيرة في جوانب كثيرة من أمور حياته(٧٣)؛ وروى عنه أبو هريرة –رضي الله عنه–أيضاً أحاديث كثيرة(٧٤)؛ حيث كان متفرغاً لطلب العلم، وهكذا غيرهم من الصحابة الأجلاء –رضي الله عنهم أجمعين–.

المطلب الثاني: تكفل أحاديث الآحاد لحفظ معاني القرآن الكريم:
وتحته أربع مسائل:
المسألة الأولى: تكفل الله بحفظ كتابه يشمل حفظ السنة:

لقد تكفل الله –سبحانه وتعالى– بحفظ القرآن الكريم، بقوله سبحانه: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ"، "الحِجْر: ٩"، فزعم الطاعنون في السنة؛ بأن الله –تعالى– لم يتكفل بها؛ وهذا دليل عندهم على أنها ليست حجة كالقرآن؛ وهذا القول مردود عليهم؛ لأن السنة تشتمل على معاني القرآن الكريم؛ ولا يمكن فهمه بدونها. بينما أَوكَل حفظ الكتب السماوية السابقة للأنبياء والأحبار والربانيين؛ فلم يتكفل

–سبحانه– بحفظها، قال –سبحانه وتعالى–: "إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ ..."، "المَائِدَة :٤٤"(٧٥).

أما الشريعة فقد تكفل الله –سبحانه تعالى– بحفظها كلها: كتاباً وسنة؛ فلو لم تحفظ معاني القرآن بحفظ السنة؛ لما اعتبر ذلك حفظاً للقرآن؛ لأن حفظه يشمل حفظ ألفاظه ومعانيه، وليس حفظ ألفاظه فقط.

واستدل القاسمي بالجملة الثانية من آية الحفظ للقرآن الكريم –وهي قوله تعالى: "وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ"، "الحِجر :٩" بأنها جملة اسمية؛ وفي ذلك دلالة على دوام الحفظ(٧٦). ثم علق مأمون حموش على قوله هذا فقال: "والحفظ للذكر يتناول حفظ التأويل، وإقامة الحجة على مدار الزمان بصواب التفسير، وهذا يتضمن حفظ الوحي الثاني – ألا وهو السنة – المفسرة للوحي الأول: القرآن. كيف لا، وقد جاءت كلمة "الذكر "في موضع آخر من القرآن لتدل على ذلك، قال تعالى "وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ"، "النَّحل: ٤٤" أي: وأنزلنا إليك السنة وهي السيرة، لتفسر بها للناس هذا القرآن، ... فكلاهما في كِلاءة الله وحفظه، وقد تكفل الله بحماية فَهم كتابه، ليبقى الدين بهذا النقاء والصفاء حجة الله على عباده"(٧٧). وبين ابن الوزير امتنان الله –تعالى– علينا بحفظ كتابه؛ ثم علق ذلك بقوله: "ولا هدايةَ لنا في حفظ الذكر إذا سدَّ الله علينا طُرُقَ معرفة معانيه"(٧٨)، وقال في موضع آخر: "فحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ركن الشريعة المطهّرة المحفوظة إلى يوم القيامة"(٧٩).

ولما كان القرآن الكريم معجزاً؛ لأنه كلام الله –تعالى–؛ فقد صعُب على الناس الزيادة فيه وتحريفه؛ لذا لجأوا إلى السنة؛ فحاولوا أن يزيدوا في كلام رسول الله (صل

الله عليه وسلم) شيئاً؛ فقوّلوه ما لم يقله؛ فقيّض الله –تعالى– علماء الحديث يذبون عنه تحريفهم، ويصونون سنة نبيه، فيميزون صحيحه من سقيمه(٨٠). وقد أوضح ابن تيمية –من قبل–؛ الدور العظيم الذي قام به علماء الحديث، في حفظ العلم الموروث عن رسول الله (صل الله عليه وسلم) من الزيادة والنقصان، وبيّن أن لعلماء الجرح والتعديل، من الدور العظيم ما كان سبباً في حفظ الدين، وصيانته عن الكذب والافتراء، وأن منهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه(٨١). ووافقه في ذلك المعلمي، وزاد توضيحاً: بأن "الذكر يتناول السنة بمعناه؛ إن لم يتناولها بلفظه"؛ ثم فسر ذلك بأن "المقصود من حفظ القرآن؛ أن تبقى الحجة به قائمة والهداية به دائمة إلى يوم القيامة"؛ وعلل ذلك بأن رسول الله (صل الله عليه وسلم) "خاتم الأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، والله عز وجل إنما خلق الخلق لعبادته فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاع لعلة بقائهم فيها"(٨٢).

المسألة الثانية: استدلال العلماء بآية "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، على حفظ السنة:

ولقد استدل ابن مهدي، وابن المبارك، وغيرهما، بآية حفظ الله تعالى للقرآن الكريم –السابقة الذكر–؛ بحفظه –سبحانه– للسنة؛ وذلك عندما سئلوا عن الأحاديث الموضوعة؛ فقالوا: "تعيش لها الجهابذة"، ثم تليا الآية(٨٣)؛ فكأنهما أرادا أن الحديث النبوي يدخل ضمن ما تكفل الله عز وجل بحفظه من الذكر. وأيدهما ملا علي قاري(٨٤)، والصنعاني(٨٥). ووافقهما السخاوي وعلل ذلك بأن من حفظ الله لسنة نبيه هتك من يكذب على رسول الله (صل الله عليه وسلم)؛ ونقل قول الدارقطني: "يا أهل بغداد، لا تظنوا أن أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله (صل الله عليه وسلم) وأنا حي"(٨٦).

المسألة الثالثة: استنباط ابن تيمية من آية "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ..." بأن ما أوحاه الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم؛ يشتمل على الكتاب والسنة:

استنبط ابن تيمية من قوله تعالى: "شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ"، "الشُّورَى : ١٣"؛ بأن ما أوحاه الله إلى رسوله محمدٍ صلى الله عليه وسلم؛ يختلف عما أوصى الله إلى نوح قبله، والأنبياء بعده؛ لذلك ذكر سبحانه قوله: "والذي أوحينا إليك" بين الوصية إلى نوح، والوصية إلى إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام؛ فبين أن هذا يحتمل أمرين، الأول: أن ما أوحاه الله إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، يدخل فيه شريعته التي تختص بهذه الأمة؛ فإن جميع ما بُعث به قد أوحاه الله إليه من الأصول والفروع –وذلك يعني: الكتاب والسنة–، بخلاف غيره من الرسل.

والثاني: أن ما شرعه لنا من دين من قبلنا، هو ما وصى به الرسل قبله وبعده، وهو إقامة الدين، وترك التفرق فيه: والدين الذي اتفقوا عليه: هو الأصول(٨٧). قال تعالى: "شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ"، "الشورى: ١٣".

المسألة الرابعة: الاستدلال بآية "لتبين للناس ما نزل إليهم" على حفظ السنة:

ذكر ابن جزي الكلبي: أن تبيين القرآن الكريم يكون: إما بسرد النبي صلى الله عليه وسلم نصه وتعليمه للناس، أو ليبين لهم معانيه؛ بتفسير مشكله؛ فيدخل في هذا ما بينته السنة من الشريعة(٨٨).

وقال ملا علي قاري: "من جملة حفظ لفظ الذكر ؛ حفظ معناه، ومن جملة معانيه: الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه، كما قال تعالى: "لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ..."، "النَّحل: ٤٤"، ففي الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتاب والسنة، بأن يقيم من عباده، من يجدد لهم أمر دينهم في كل قرن، بل في كل زمان"(٨٩).

واستدل أحمد بن فرح الإشبيلي بهذه الآية على حفظ الله لكتابه من التبديل والتحريف، وهيأ الله –تعالى– للسنة من عباده أعلاماً علماء جهابذة، قاموا بمقارعة

أهل الباطل على اختلاف مللهم؛ والدفاع عن هذا الدين، بوضع علوم الجرح والتعديل، ورسم قواعد النقد والضبط، وفق منهج غاية في الدقة والأمانة؛ مما حذا بأصحاب العلوم الأخرى، أن يزنوا قضاياهم المسندة؛ ويضبطوها بقواعد أهل الحديث؛ حتى استقام الأمر للسنة المطهرة؛ فها هي بيضاء نقية؛ لا يزيغ عنها إلا هالك(٩٠).

وهكذا نصل إلى أن أحاديث الآحاد حفظت معاني القرآن الكريم المشتمل على أمور الدين كلها.

وبهذا يمكن القول: بأن أحاديث الآحاد لها أثر كبير، في حفظ الدين كله؛ وذلك من حفظ الله تعالى للقرآن الكريم، الذي أنزله على رسوله (صل الله عليه وسلم)، وأمره بتبليغ هذا الدين، من خلال السنة النبوية، التي تشمل كل حياته وسيرته بجميع جوانبهما.

الخاتمة:

أبرز هذا البحث قضية حفظ الله وتكفله بالسنة مثل القرآن؛ لأنها مبيّنة لمعانيه؛ حيث لا يمكن فهم القرآن بدون السنة؛ ومن ثَمّ فإن حفظ معاني القرآن؛ لا تقل أهميتها عن حفظ ألفاظه.

وقد اشتمل البحث –بعد المقدمة عن تعريف المتواتر والآحاد– على الاستدلال بحجية السنة من خلال المصادر المتفق عليها: الكتاب والسنة والآثار عن السلف، والإجماع، والاستدلال بالعقل. ثم عرّج البحث على تأكيد علماء المسلمين على هذا المعنى؛ وتشديدهم على القيام بواجب المسلمين تجاه السنة النبوية الشريفة؛ وقد كانت جهود العلماء منذ عصر الصحابة إلى أن دونت الأحاديث تصب في استشعارهم بأهمية نقل السنة، وتحري الصحة في ذلك؛ ومن أجل هذا تم وضع علم المصطلح، والجرح والتعديل؛ حتى تصان السنة من التحريف والتبديل. ثم ختمت البحث بالهدف

الأساس لهذا البحث، وهو: التلازم بين حفظ الله عز وجل للقرآن الكريم، من التحريف والتبديل، بحفظ السنة من ذلك؛ فلا يتم حفظ القرآن الكريم إلا بحفظ السنة.

ثم إن السنة تشتمل على نوعين: المتواتر والآحاد؛ ولكن أحاديث الآحاد تمثل معظم السنة؛ لذا أكّد البحث على الأهمية الكبرى لأحاديث الآحاد في حفظ معاني القرآن الكريم.

وهذا الموضوع لا يكفيه بحث صغير –مثل هذا البحث–؛ ولكنه تذكير للمتخصصين في علم الحديث بأهمية هذه القضية؛ لينبري في الكتابة فيها طلبة الدراسات العليا، بالكتابة فيها والاستدلال لها بتوسع، من خلال تطبيق ذلك الأمر على فروع هذا الدين، حديثاً وفقها وعقيدة وسيرة لحياة النبي (صل الله عليه وسلم)، المشتملة للدين كله.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي؛ وأن يبارك لي فيه.

الحواشي:

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٧٥/٥، وتاج العروس للزبيدي ٥٨٠/٧، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد رواس ص ٤٠٣.

(٢) تاج العروس للزبيدي ٥٨٠/٧.

(٣) لسان العرب لابن منظور ٢٧٥/٥، وتاج العروس للزبيدي ٥٨٠/٧، و٣٣٨/١٤.

(٤) أصول الشاشي ص ٢٧٢، والفصول في الأصول للجصاص ٣٧/٣، وأصول السرخسي ٢٨٢/١.

(٥) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٦، وقد عرفه بتعريف الأصوليين متأثراً بشيخه الشيرازي، المنهج المقترح لفهم المصطلح ص ١٩٢.

(٦) مقدمة ابن الصلاح للبلقيني ص ٢٦٧؛ واللمع في أصول الفقه للشيرازي ص ٧١.

(٧) محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح للبلقيني ص ٢٢٢، ثم فصّل هذه القضية العوني

في كتابه المنهج المقترح لفهم المصطلح ص ٩١-٩٥، ونقل عنه عبد الناصر الناني، في رسالته للماجستير "الحديث المتواتر بين المحدثين والأصوليين"، ص ٤٨-٤٩، وتوسع في هذه المسألة.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٢، والتقريب للنووي ص ٨٥، والمنهل الروي للكناني ص ٣١.

(٩) نزهة النظر ص ٤٠، وأيضاً الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها لنور الدين عتر ص ٣٢)، ويعتبر ابن حجر أول من شهره في القرن الثامن. نقل ذلك بالتفصيل عن هذه المسألة عبد الناصر الناني في رسالته للماجستير "الحديث المتواتر بين المحدثين والأصوليين"، ص ٥٧.

(١٠) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمن ١٦/١.

(١١) مقاييس اللغة لابن فارس ٩٠/٦.

(١٢) الطراز الأول ٦/ ٣٠٦.

(١٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٢٢٢/٣.

(١٤) نزهة النظر لابن حجر ص ٤٩، وفتح المغيث للسخاوي ٩/٤.

(١٥) تهذيب اللغة للأزهري ٦٤/١.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) نزهة النظر ص ٥٠، وفتح المغيث ٩/٤.

(١٨) مجمل اللغة ص ٦٩٥، ومقاييس اللغة ٤٢١/٤، ولسان العرب ٦٣٩/١، والقاموس المحيط للفيروزآبادى ص ١١٩.

(١٩) المعجم الوسيط ٦٤٧/٢.

(٢٠) تاج العروس ٤٨٢/٣.

(٢١) نزهة النظر ص ٥٤، وفتح المغيث ١٢/٤.

(٢٢) الرسالة للشافعي ٨٤/١.

(٢٣) تفسير ابن كثير ٧٥/٦.

(٢٤) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٧/٢٢.

(٢٥) المصدر السابق ٢٧/٢٢.

(٢٦) تفسير ابن كثير ٣٦٣/٢.

(٢٧) مسند أحمد، ٤١٠/٢٨-٤١١، برقم ١٧١٧٤، وسنن أبي داود، ١٠/٥-١٢، برقم ٤٦٠٤، وروى أوله الترمذي، ٣٨/٥، برقم ٢٦٦٤، وسنن ابن ماجه، ٦/١، برقم ١٢، وسنن الدارمي، ٤٧٣/١، برقم ٦٠٦. والحديث صحيح، رواته كلهم ثقات، واللفظ لأبي داود.

(٢٨) سنن أبي داود، ٤٣٦/٣، برقم ٣٠٥٠، وفيه أشعث بن شعبة، وثقه أبو داود حينما سأله الآجري عنه فيما حكاه عنه مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال ٢٣٧/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣٥٤/١، وفي لسان الميزان لابن حجر ٢٦٢/٩، ويشهد له حديث المقدام الذي ذكرته قبله.

(٢٩) وأيضاً حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٣٠) رواه البخاري ٧٩/٤، برقم ٣٠٩٢، ومسلم ٣/ ١٣٨١، برقم ١٧٥٩..

(٣١) أخرجه الآجري في الشريعة ٦٣٨/٢، برقم ٢٥٧، وابن بطة في الإبانة الكبرى ٢/ ٨٠٣، برقم ١٠٨٩، وإسناده (حسن)، فيه: هشام بن عمار الدمشقي: (صدوق)، انظر تقريب التهذيب ص ٥٧٣، برقم ٧٣٠٣، وشهاب بن خراش: (صدوق يخطئ)، انظر تقريب التهذيب ص ٢٦٩، برقم ٢٨٢٥.

(٣٢) المدخل إلى علم السنن للبيهقي ٣٢٦/٢، برقم ١٣٥٠، وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر بمعناه ١٠٥١/٢، برقم ٢٠٢٩، وإسناد البيهقي (حسن)؛ فيه: يحيى بن أيوب الغافقي: (صدوق ربما أخطأ). انظر تقريب التهذيب ص ٥٨٨، برقم ٧٥١١.

(٣٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦٣/١، برقم ١٨، وإسناده: (حسن)؛ فيه: يحيى بن سُليم الطائفي (صدوق يخطئ). انظر تقريب التهذيب ص ٥٩١، برقم ٧٥٦٣.

(٣٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٦٥، وإسناده :(ضعيف) فيه: محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني (صدوق كثير الغلط)، انظر تقريب التهذيب ص ٥٠٧، برقم ٦٣٠٢.

(٣٥) رواه الدارمي ١٤٥/١. ٤٧٤/١، برقم ٦٠٨.

(٣٦) تقريب التهذيب ص ٥٠٤، برقم ٦٢٤٩.

(٣٧) المراسيل ٣٦١/١، برقم ٥٣٦.

(٣٨) السنة للمروزي ٣٢/١، ١١١، برقمي ١٠٢، و٤٠٢، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٩٣/١، برقم ٩٩. وحكى ابن حجر، رواية البيهقي له بسند صحيح عن حسان بن عطية، مرسلاً.

فتح الباري ٣٠٣/١٣.

(٣٩) فتح الباري ٣٠٣/١٣.

(٤٠) سبق تخريجه ص ٧.

(٤١) في كتابه الاعتبار للحازمي ص ٢٤.

(٤٢) حجية السنة ص ٢٤٨.

(٤٣) شرح التلويح للتفتازاني ٣٧/١، وفواتح الرحموت وشرحه لابن نظام الدين ١٦/١.

(٤٤) حجية السنة ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٤٥) إحكام الأحكام لابن حزم ١٢٢/١.

(٤٦) موقع https://rattibha.com/thread/1357251005478363136?lang=ar

(٤٧) إحكام الأحكام ١٠٠/١.

(٤٨) العدة في أصول الفقه للقاضي أبو يعلى ٨٤٧/٣، وشرح العضد مختصر المنتهى الأصولي ٩٨/١، ١٠٣/١، ٣٧١/٢،

(٤٩) إحكام الأحكام ١١٣/١-١١٤. أو ١٠٨/١

(٥٠) الرسالة ص ٤٥٧.

(٥١) صحيح البخاري ٨٦/٩.

(٥٢) فتح الباري ٢٣٣/١٣.

(٥٣) الكفاية ص ٣١.

(٥٤) التمهيد ٢/١.

(٥٥) المصدر السابق ١١٥/٥-١١٦.

(٥٦) صحيح البخاري ١٠٨/٩، برقم ٧٣٥٣.

(٥٧) فتح الباري ٣٢١/١٣.

(٥٨) مختصر الصواعق ص ٥٣٠.

(٥٩) المصدر السابق ص ٥٨٦.

(٦٠) الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي، ص ٥٦، أصول البزدوي -كنز الوصول إلى معرفة

الوصول- ص ١٥٢.

(٦١) الكفاية ص ٣.

(٦٢) "هم فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني، وسلكت منهجا عقليا متطرفا في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال، الذي اعتزل عن مجلس الحسن البصري". انظر أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، لمصطفى محمد مصطفى ص ٢٩٦.

(٦٣) والمرجئة: أوضحهم ابن حجر "بأنهم طائفة من المبتدعة تقول لا يضر مع الإيمان معصية"، هدي الساري ص ٤٨٣. أي أن من أتى الكبائر وترك الفرائض لا يدخل النار؛ لأن الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان. وانظر رسالة الماجستير بعنوان: " جهود الشيخ الألباني في بيان عقيدة السلف في الإيمان بالله"، لأحمد الجبوري ص ٣٥، وزاد على تعريف ابن حجر: "كما أنه لا يضر مع الكفر طاعة".

(٦٤) حجية خبر الآحاد للدكتور عبد الله الشريف ص ١٨، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/١١٣-١١٤.

(٦٥) نزهة النظر لابن حجر ص ٥٤، وفتح المغيث ١/٢٨-٣٠.

(٦٦) معرفة علوم الحديث ص ٦١.

(٦٧) النكت لابن حجر، ١/٢٤١.

(٦٨) أي بأن يرويه تابعيان عدلان، عن مثلهما؛ قياساً على الشهادة. هذا معنى كلام الحاكم.

(٦٩) المصدر السابق، ١/٢٤٠-٢٤١، وصحيح ابن حبان ١/١٥٦، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٤. وسيأتي قولهما في الحاشيتين التاليتين.

(٧٠) صحيح ابن حبان ١/١٥٦. ويقصد أن ذلك لا يتحقق لكل أحاديث الرسول ρ.

(٧١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٤.

(٧٢) عدد أحاديثها: ٢٢١٠ حديثاً. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٤٩٣.

(٧٣) عدد أحاديثه: ١٢٨٦حديثاً. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٤٠.

(٧٤) عدد أحاديثه: ٥٣٧٤ حديثاً. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٤٦٢.

(٧٥) التحرير والتنوير ٦/٢٠٩، و١٤/١٢.

(٧٦) تفسير القاسمي (محاسن التأويل) ٣٣٠/٦.

(٧٧) التفسير المأمون لحموش (٤/ ٣٠٦)

(٧٨) العواصم والقواصم لابن الوزير ١/ ٤١٧.

(٧٩) الروض الباسم لابن الوزير ١٣٢/١.

(٨٠) حكى معناه الكناني عن ابن الجوزي، في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة ١٦/١.

(٨١) مجموع الفتاوى ٨/١، ١٠.

(٨٢) التنكيل للمعلمي ٢٣٤/١.

(٨٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٦، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٣١١/١، وشرح نخبة الفكر للقاري ص ٤٤٦، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٥٩/٢، والغرامية في مصطلح الحديث للإشبيلي ص ٨٨-٨٩.

(٨٤) شرح نخبة الفكر ص ٤٤٦.

(٨٥) توضيح الأفكار ٧٩/٢.

(٨٦) فتح المغيث ٣٢٠/١.

(٨٧) انظر مجموع الفتاوى ١٣/١.

(٨٨) انظر التسهيل لعلوم التنزيل ٤٢٧/١.

(٨٩) شرح نخبة الفكر ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٩٠) الغرامية في مصطلح الحديث ص ٨٩.

قائمة المصادر والمراجع

١. "الإبانة الكبرى"، عبيد الله بن محمد ابن بطة، تحقيق: رضا معطي وآخرين، "الرياض: دار الراية، ط: بدون".

٢. "الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها"، نور الدين محمد عتر الحلبي، "دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م".

٣. "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي

بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، "بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م".

٤. "الإحكام في أصول الأحكام"، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، "دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط بدون".

٥. "السنة"، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، "ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ".

٦. "أصول البزدوي – كنز الوصول الى معرفة الأصول"، علي بن محمد البزدوي الحنفي، "كراتشي: مطبعة جاويد بريس، ط: بدون".

٧. "أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي"، "بيروت: دار المعرفة، ط: بدون".

٨. "أصول الشاشي، أحمد بن محمد الشاشي"، "بيروت: دار الكتاب العربي، ط: بدون"

٩. "أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، مصطفى محمد مصطفى"، المكان والتاريخ: بدون"

١٠. "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار"، محمد بن موسى الحازمي، "حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٥٩ هـ".

١١. "العدة في أصول الفقه"، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، "ط٢، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م".

١٢. "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، "المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ".

١٣. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: عادل بن محمد، وآخر، "ط١، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م".

١٤. "تاج العروس من جواهر القاموس"، محمّد بن محمّد مرتضى الزَّبيدي، "بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ".

١٥. "التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، "تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ".

١٦. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، "المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م".

١٧. "التسهيل لعلوم التنزيل"، محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي، بتحقيق: عبد الله الخالدي، "بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم"، ط١، ١٤١٦هـ".

١٨. "تفسير القرآن العظيم"، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، "ط٢، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م".

١٩. "التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون"، مأمون حموش، تدقيق أحمد راتب حموش، "ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م".

٢٠. "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث"، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، "بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م".

٢١. "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، يوسف ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، "المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ".

٢٢. "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"، علي بن محمد الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، "ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ".

٢٣. "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني–زهير الشاويش–عبد الرزاق حمزة، "ط٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م".

٢٤. "تهذيب التهذيب"، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ".

٢٥. "تهذيب اللغة"، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، "ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م".

٢٦. "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: أبي عبد الرحمن

صلاح بن محمد بن عويضة، "ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م".

٢٧. "جامع بيان العلم وفضله"، يوسف ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال، "المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م".

٢٨. "حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام"، عبد الله بن عبد الرحمن الشريف، "ندوة عناية، المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية".

٢٩. "حجية السنة"، عبد الغني عبد الخالق، "بيروت: دار القرآن الكريم، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م".

٣٠. "الحديث المتواتر بين المحدثين والأصوليين"، عبد الناصر الناني، إشراف أكرم العمري، "جامعة الوادي، معهد العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين، ١٤٣٧-١٤٣٨هـ / ٢٠١٦-٢٠١٧م".

٣١. "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للصنعاني"، أحمد بن عبد الله الخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، "ط٥، حلب / بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر،١٤١٦هـ".

٣٢. "الخلاصة في معرفة الحديث"، الحسين بن محمد الطيبي، بتحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، "المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩ م".

٣٣. "الرسالة"، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، "مصر: مكتبه الحلبي، ط١، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م".

٣٤. "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم"، محمد بن إبراهيم الوزير، "بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م".

٣٥. "سنن ابن ماجه"، محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، "دار إحياء التراث العربي، ط: بدون، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م".

٣٦. "سنن أبي داود"، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، "بيروت: المكتبة العصرية، ط: بدون".

٣٧. "سنن الترمذي"، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، "مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م".

٣٨. "سنن الدارمي"، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسن سليم اسد، "المملكة العربية

السعودية: دار المغني، ط١، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م".

٣٩. "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، "السعودية: دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م".

٤٠. "شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي"، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، "ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م".

٤١. "شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه"، مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: زكريا عميرات، "بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م".

٤٢. "شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام ابن الحاجب المالكي"، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، تحقيق: محمد حسن محمد، "ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤ م".

٤٣. "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر"، علي بن سلطان الملا القاري، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، "ط: بدون، بيروت: دار الأرقم".

٤٤. "شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي"، "بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ".

٤٥. "الشريعة"، محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، "الرياض: دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م".

٤٦. "صحيح البخاري"، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، "ط١، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٢٢هـ".

٤٧. "صحيح مسلم"، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، "بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م".

٤٨. "الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول"، علي بن أحمد الحسيني المعروف بـ ابن معصوم، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قدم له بمقدمة ضافية: على الشهرستاني، "مؤسسة آل البيت لإحياء التراث".

٤٩. "العدة في أصول الفقه"، محمد بن الحسين محمد بن خلف ابن الفراء "القاضي أبو يعلى"، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، "ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م".

٥٠. "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، محمد بن إبراهيم ابن الوزير، تحقيق: شعيب

الأرناؤوط، "ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م".

٥١. "الغرامية في مصطلح الحديث"، أحمد بن فرح الإشبيلي، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، "ط١، المدينة المنورة: دار المآثر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م".

٥٢. "فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بتصحيح الشيخ عبد العزيز بن باز لبعض أجزائه، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج محب الدين الخطيب، "بيروت: دار المعرفة، ط: بدون، ١٣٧٩هـ".

٥٣. "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، "مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م".

٥٤. "الفصول في الأصول"، أحمد بن علي الجصاص، "وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م".

٥٥. "فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت"، ابن نظام الدين الأنصاري، "موقع شبكة مشكاة الإسلامية، http://www.almeshkat.net

٥٦. "القاموس المحيط"، محمد بن يعقوب الفيروز بادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، "بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م".

٥٧. "الكفاية في علم الرواية"، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق أحمد عمر هاشم، "بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م".

٥٨. "لسان العرب"، محمد بن مكرم بن منظور، بتحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، "بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ".

٥٩. "لسان الميزان"، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، "دار البشائر الإسلامية، ط٢، ٢٠٠٢ م".

٦٠. "اللمع في أصول الفقه"، إبراهيم بن علي يوسف الشيرازي، "دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٣ م – ١٤٢٤ هـ".

٦١. "مجمل اللغة"، أحمد بن فارس القزويني الرازي، بتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، "بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م".

٦٢. "مجموع الفتاوى"، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، "ط: بدون، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م".

٦٣. "محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح"، عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق: خليل المنصور، "بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م".

٦٤. "محاسن التأويل"، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، "ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ".

٦٥. "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، اختصره محمد بن الموصلي، "الرياض: توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد".

٦٦. "المدخل إلى علم السنن"، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عوامة، "القاهرة: دار المنهاج، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٧ م، المدينة المنورة: دار المآثر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م".

٦٧. المراسيل، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، "بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ".

٦٨. "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، "بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م".

٦٩. "معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية"، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، "دار الفضيلة، ط: بدون".

٧٠. "معجم لغة الفقهاء"، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، "دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م".

٧١. "المعجم الوسيط"، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، "ط. بدون، دار الدعوة".

٧٢. "معرفة أنواع علوم الحديث= مقدمة ابن الصلاح"، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، "دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م".

٧٣. "معرفة علوم الحديث"، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين،

"بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م".

٧٤. "مقاييس اللغة"، أحمد بن فارس القزويني الرازي، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، "دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م".

٧٥. "المنهج المقترح لفهم المصطلح"، حاتم بن عارف الشريف العوني، "الرياض: دار الهجرة، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م".

٧٦. "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، محمد بن إبراهيم الكناني، بتحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، "دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ".

٧٧. "نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر"، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بتحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، "المدينة المنورة: جامعة طيبة، ط٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م".

٧٨. "النكت على كتاب ابن الصلاح"، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، "ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م".

٧٩. "هدى الساري، مقدمة فتح الباري"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "بيروت: دار المعرفة، ط: بدون، ١٣٧٩هـ".

الرسائل الجامعية:

٨٠. "جهود الشيخ الألباني في بيان عقيدة السلف في الإيمان بالله"، أحمد صالح حسين الجبوري، بإشراف: أ. م. د فرمان إسماعيل إبراهيم، "كلية التربية في جامعة تكريت لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م".

المواقع الالكترونية:

٨١. موقع https://rattibha.com/thread/1357251005478363136?lang=ar

المحتويات

أثر أحاديث الآحاد في حفظ معاني القرآن الكريم..... ٧١

مستخلص البحث .....ـ..... ٧٢

Abstract .....ـ..... ٧٢

المقدمة.....ـ..... ٧٢

المطلب الثاني: الأدلة من السنة على حجية السنة..... ٧٨

المطلب الثالث: الآثار التي نقلت عن بعض السلف..... ٧٩

المبحث الثاني: أقوال العلماء في واجب المسلمين تجاه السنة ٨١

المبحث الثالث: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين، وتكفلها بحفظ معاني القرآن ٨٤

المطلب الأول: شمول أحاديث الآحاد لمعظم الدين..... ٨٤

المطلب الثاني: تكفل أحاديث الآحاد لحفظ معاني القرآن الكريم: وتحته أربع مسائل:.... ٨٦

المسألة الأولى: تكفل الله بحفظ كتابه يشمل حفظ السنة:..... ٨٦

المسألة الثانية: استدلال العلماء بآية "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، على حفظ السنة: .....ـ..... ٨٨

المسألة الثالثة: استنباط ابن تيمية من آية "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ..." بأن ما أوحاه الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم؛ يشتمل على الكتاب والسنة: ٨٨

المسألة الرابعة: الاستدلال بآية "لتبين للناس ما نزل إليهم" على حفظ السنة: ٨٩

الخاتمة.....ـ..... ٩٠

الحواشي:..... ٢٢

المصادر :..... ٩١

الفهرس:..... ٣٨